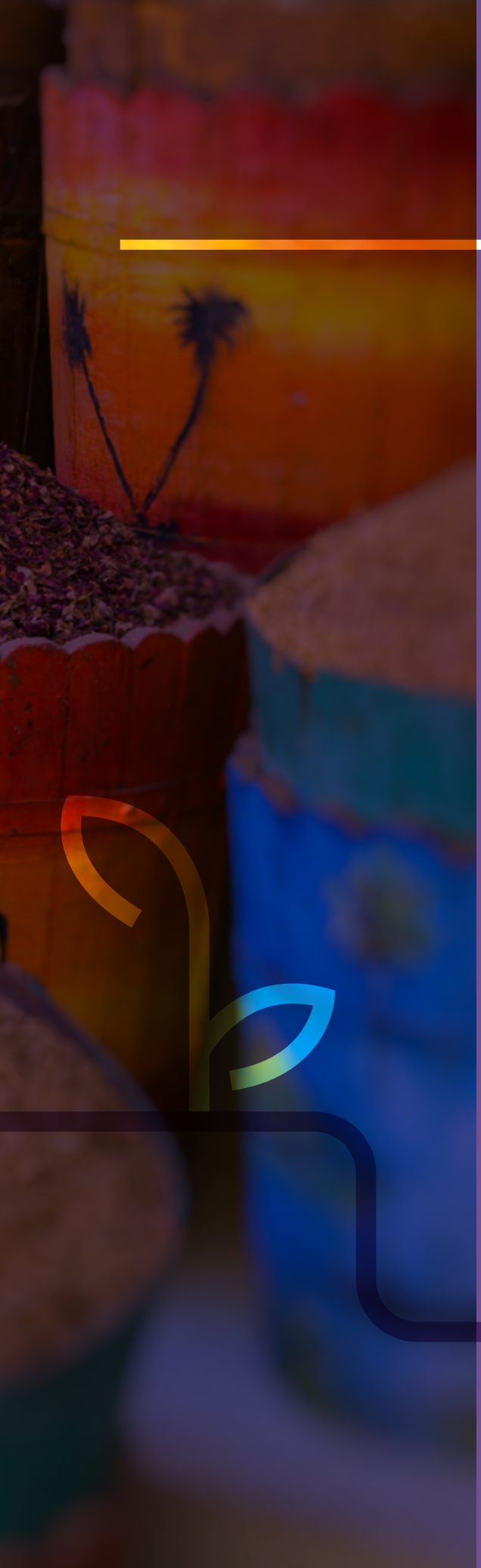

دور قطاع الأعمال

معتز يكن

أحمد الديب، محلل أبحاث

06

ينبغي أن تكمّل الاستثمارات العامة والخاصة بعضها بعضاً لتعظيم نتائج أهداف التنمية وضمان النمو المستدام والشامل.

مقدمة

يتطلب تحقيق رؤية مصر 2030 حشد مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الخبرات الفنية والإدارية المتقدمة، واستثمارها في مشاريع التنمية الوطنية بهدف سد الفجوات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد تطور دور قطاع الأعمال في المشاركة في التنمية بمرور الوقت ويزداد أهمية مع ازدياد الضغوط على الموارد الحكومية والقدرات الفنية في جميع أنحاء العالم. لذلك تحرص مصر على خلق بيئة أعمال مواتية من شأنها أن تساعد على نمو اقتصاد يقوده القطاع الخاص وعلى تبسيط دور قطاع الأعمال في تقديم الخدمات العامة.

عبر تسليط الضوء على الأنشطة المختلفة لقطاع الأعمال ومساهمته في الأنشطة الاقتصادية في مصر، يقدم هذا الفصل رؤىً حول حالة أداء الاستثمار داخل الاقتصاد والفرص المتاحة لقطاع الأعمال، خاصة مع زيادة المبادرات الحكومية التي تسمح للجهات الفاعلة التجارية الوطنية والأجنبية زيادة مشاركتها والاستثمار في التنمية من خلال آليات مختلفة.

6

أ. دور قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: منظور دولي

يلعب قطاع الأعمال دوراً متعدد الأوجه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكمّل الاستثمارات العامة والخاصة بعضها بعضاً لتعظيم نتائج أهداف التنمية وضمان النمو المستدام والشامل. ومن هذا المنظور، يسلط هذا القسم الضوء على السياق الدولي لمساهمة قطاع الأعمال في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. فجوة الاستثمار في التنمية المستدامة

يمثل تمويل أهداف التنمية المستدامة تحدياً عالمياً، خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وعندما أُطلقت خطة التنمية المستدامة في عام 2015، كانت رؤية طموحة من أجل عالم أفضل. لكن على الرغم من النوايا والتطلعات النبيلة، ما زال العالم يواجه نقصاً في التمويل المطلوب لتحقيق هذه الأهداف، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتُقدَّر الاستثمارات اللازمة سنوياً لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بحلول عام 2030 بحوالي 3.9 تريليون دولار. بينما تبلغ المستويات الحالية للاستثمار حول 1.4 تريليون دولار، وهو ما يترك فجوة سنوية تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار[1].

يتفق العالم بأسره بأنه لا بد من بذل جهود واتخاذ إجراءات أقوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو ما يُعتبَر دعوة لقطاع الأعمال لزيادة الاستثمارات بغية سد فجوة الاستثمارات العامة، ودعوة كذلك للحكومات لتسهيل وتبسيط مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية.

وفي هذا الصدد، تقرّ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأن للاستثمار العام والخاص على السواء أدواراً رئيسية في تمويل البنية التحتية، بما فيه من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تدعو إلى إصدار مبادئ توجيهية من أجل الهيكل المناسب والاستخدام المناسب لمثل هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وبالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تشير التقديرات إلى أن متوسط التكلفة السنوية لتطوير بنية تحتية اقتصادية جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الجدول 12. متطلبات الاستثمار في البنية التحتية لأهداف التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (2015-2030)

السيناريو والقطاع	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي		2015 (مليار دولار)	
	استثمارات جديدة	أعمال صيانة	استثمارات جديدة	أعمال صيانة
الإنفاق المنخفض				
الكهرباء	0.90	0.30	300	110
المواصلات	0.53	1.10	160	550
المياه والصرف الصحي	0.32	0.48	120	30
الوقاية من الفيضانات	0.06	0.01	20	10
الري (بما فيه الصيانة)	0.12	-	40	-
الإجمالي	**1.93**	**1.89**	**640**	**700**
الإنفاق الأمثل				
الكهرباء	2.20	0.60	780	210
المواصلات	1.30	1.30	420	460
المياه والصرف الصحي	0.55	0.75	200	70
الوقاية من الفيضانات	0.32	0.07	100	20
الري (بما فيه الصيانة)	0.13	-	50	-
الإجمالي	**4.50**	**2.72**	**1,550**	**760**
الإنفاق المرتفع				
الكهرباء	3.00	0.80	1,020	280
المواصلات	3.30	2.10	1,060	700
المياه والصرف الصحي	0.65	0.75	230	70
الوقاية من الفيضانات	1.00	0.14	340	40
الري (بما فيه الصيانة)	0.20	-	100	-
الإجمالي	**8.15**	**3.79**	**2,750**	**1,090**

المصدر: Rozenberg, J. and M. Fay, eds. (2019). Beyond the Gap: How Countries Can Afford the Infrastructure They Need while Protecting the Planet - Sustainable Infrastructure Series. Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank.

كافة بحلول 2030 يتراوح بين 640 مليار دولار (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و2.7 تريليون دولار (8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). يتطلب قطاعا الطاقة والنقل أكبر الاستثمارات، وهي تشمل 43 في المائة و32 في المائة على التوالي من إجمالي استثمارات البنية التحتية المطلوبة. ومن المُقدَّر أيضاً أن تتراوح تكلفة الصيانة بين 1.9 في المائة و3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يجب مراعاة تكلفة الصيانة هذه بعناية في خطط الإنفاق على البنية التحتية الحكومية، نظراً لأهميتها في الحفاظ على أصول المجتمع، وإطالة عمرها وضمان تقديم الخدمات من دون انقطاع. كما أن تكلفة الصيانة من شأنها أن تقلل الضغوط على الموازنة العامة من خلال المحافظة على الموارد المالية التي قد تدعو الحاجة، لولا الصيانة، إلى صرفها لاستبدال تلك الأصول بتواتر أكبر[2].

يعكس الجدول 12 تكلفة الصيانة المرتفعة لقطاع النقل التي تتجاوز أحياناً الإنفاق على تكاليف الاستثمار الرأسمالي، وهذا يُبرز أهمية احتساب تكلفة صيانة الاستثمارات الرأسمالية الجديدة في البنية التحتية، خاصة للأصول ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة.

ويكشف تقرير حديث للبنك الدولي، مستند إلى قاعدة بياناته حول مشاركة القطاع الخاص في مجال البنى التحتية، أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تنفق ما بين 3.38 في المائة و5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية مع اختلافات كبيرة بين المناطق، تتراوح بين 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء و5.7 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وتعكس هذه الأرقام الموارد الكبيرة المطلوبة للاستثمار في البنية التحتية المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك في المناطق النامية الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتُعتبر فجوات الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية في البلدان النامية كبيرة أيضاً، إذ تُقدَّر فجوة الاستثمار السنوية في قطاع التعليم (الاستثمار في البنية التحتية لبناء مدارس جديدة) بمبلغ 250 مليار دولار، مع مشاركة متوقعة بنسبة 15 في المائة من جانب القطاع الخاص. أما بالنسبة لقطاع

تُقدَّر فجوة الاستثمار السنوية في قطاع التعليم بمبلغ

250

مليار دولار

الصحة، فتبلغ الفجوة السنوية في الاستثمارات ذات الصلة (البنية التحتية والبحوث والتطوير) 140 مليار دولار، وتبلغ مساهمة القطاع الخاص المتوقعة فيها حوالي 20 في المائة[3].

ومن تقديرات الأونكتاد لتقرير اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، يتضح أن القطاع الخاص يميل أكثر نحو المشاريع المربحة تجارياً في قطاعي الطاقة والاتصالات بمشاركة تصل إلى 80 في المائة، بينما يساهم مساهمة ضئيلة في الخدمات الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والاستثمارات المتعلقة بالعمل المناخي.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن تحسين النواتج في خمسة قطاعات من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، والصحة، والطرق، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي) لمواءمة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتطلب إنفاقاً سنوياً يبلغ حوالي 2.1 تريليون دولار في اقتصادات الأسواق الناشئة، إضافة إلى 0.5 تريليون دولار في البلدان المنخفضة الدخل. ويتمتع القطاع الخاص بوضع جيد للإسهام في التنمية في المجالات التي تندمج مع الاستثمار الخاص، مثل البنية التحتية والطاقة النظيفة، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص[4].

2. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يمكن لقطاع الأعمال أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية

التحتية من خلال نماذج اقتصادية مربحة، وهذا يشمل أدوات الاستثمار المتخصصة، مثل صناديق الثروة السيادية وصناديق التأثير وصناديق البنية التحتية والسندات الخضراء. كما يشمل الترتيبات التعاقدية الخاصة لمشاريع محددة تندرج في إطار نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل نموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT) والبناء والتملك والتشغيل والنقل (BOOT)) وأشكالاً أخرى من الأُطر القانونية والاقتصادية التي تدعم قطاع الأعمال في تشييد المرافق العامة وتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية بغية مساعدة البلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتمويل مشاريع التنمية. وتؤكد الأدلة التجريبية والدراسات حول محددات استثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن ظروف الاقتصاد الكلي الشاملة المدعومة بإطار مؤسسي وتنظيمي سليم، حاسمة لنمو أسواق الشراكة بين القطاعين العام والخاص[5].

وتُظهر البيانات الواردة من البنك الدولي أن إجمالي الالتزامات الاستثمارية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من عام 1990 حتى النصف الأول من عام 2020، بلغ ما يقرب من 2 تريليون دولار في 8,296 مشروعاً موزعاً على 121 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد أدت هذه الأموال دوراً حاسماً في الاستجابة لخطط البناء الطموحة للطرق والجسور والسكك الحديدية الخفيفة والثقيلة والمطارات ومحطات الطاقة وشبكات توزيع المياه والطاقة. ويُعتبر قطاع الكهرباء أهم متلقٍ للاستثمارات الخاصة حيث بلغ إجمالي الالتزامات فيه حوالي 952 مليار دولار، تمثل ما يقرب من 48 في المائة من إجمالي رأس المال، وُظّفت في 3,862 مشروعاً.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2020، جذبت البرازيل والصين والهند والمكسيك وتركيا وحدها حوالي 1.2 مليار دولار تمثل ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي الاستثمار في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية. واستأثرت هذه البلدان أيضاً بحوالي 56 في المائة من مجمل المشاريع الجديدة خلال تلك الفترة[6].

ويمكن أن تساعد زيادة مشاركة القطاع الخاص في سد فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة. فمن الناحية الافتراضية، يمكن أن تؤدي زيادة استثمارات القطاع الخاص إلى 368 مليار دولار، في مشاريع البنية التحتية في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، إلى جعل أهداف التنمية المستدامة في متناول اليد إذا ما اقترنت بزيادة جهود تعبئة الإيرادات المحلية وزيادة التدفقات عبر الحدود[7].

ولا تزال الشراكات بين القطاعين العام والخاص تواجه التحديات بسبب التقلبات غير المتوقعة في السياقات الاقتصادية والقطاعية وسوء تخطيط المشاريع والافتقار إلى المراقبة الفعالة للعقود. وقد أدت النزاعات والاختلافات في تفسير العقود إلى إعادة التفاوض مرات عديدة على العقود وإلغاء بعضها. وخلال الفترة 1990-2013، أُعيد التفاوض على 68 في المائة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية، وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من إتمام الاتفاق المالي[8].

ولا يزال القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجه عدداً من العقبات التي تُعيق قدرته على النمو والتوسع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً للدراسة الاستقصائية للمشاريع، يُعدّ عدم الاستقرار السياسي ومستوى الفساد المرتفع والإنتاجية المنخفضة والقدرات التكنولوجية والابتكارية الضعيفة، فضلاً عن محدودية الوصول إلى التمويل، كلها عوامل مهمة تتسبب في تأخر استثمارات القطاع الخاص[9].

ومن ناحية أخرى، يؤثر العديد من العوائق القانونية والتنظيمية على مناخ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها عمليات الترخيص المرهِقة، والأنظمة

خلال الفترة 1990-2013، أُعيد التفاوض على

68%

من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية.

المعقدة. وتضيف الإجراءات الغامضة لتقديم العطاءات والمشتريات، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات العامة، مزيداً من القيود على مساهمة القطاع الخاص في المشاريع العامة. وترتبط هذه القيود بارتفاع التكاليف المالية وتكلفة الوقت بسبب العوائق التنظيمية والإدارية وأوجه القصور في الأنظمة القضائية وسيادة القانون وحماية حقوق الملكية[10].

وقد استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا مفهوماً جديداً للشراكات بين القطاعين العام والخاص يولي الأولوية لمفهوم "القيمة للناس" وتوسيع نطاق التأثير لجعل هذه الشراكات مناسبة فعلاً لغرض أهداف التنمية المستدامة. وأشارت اللجنة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يؤدي دوراً أساسياً في اتخاذ المؤسسة العامة قرارها بشأن الدخول في مثل هكذا اتفاق. فلا بد إذاً من قياس الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمقياس التأثيرات التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة[11].

ب. الوضع الحالي للنظام الإيكولوجي للأعمال في مصر

في السنوات القليلة الماضية، اتخذت الحكومة المصرية إجراءات جادة لتعزيز المشهد الاستثماري بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وتضمنت هذه الإجراءات تنفيذ برنامج للضبط المالي يمتد على ثلاث سنوات ويهدف إلى تقليل عجز الموازنة، وتحسين النظام الضريبي (إدخال ضريبة القيمة المضافة) وتقييد دعم الطاقة غير الفعال بهدف تعزيز الإطار العام للإدارة المالية العامة للحكومة في سياق سياسات استقرار الاقتصاد الكلي الشاملة. وفي حين أن عدداً كبيراً من التشريعات الجديدة تدعم بيئة الأعمال، بما فيها تعزيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، سيسلط هذا القسم الضوء تحديداً على التشريعات الأساسية التي تسهّل مشاركة قطاع الأعمال في تقديم الخدمات العامة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

صدر قانون الاستثمار رقم 72 في تشرين الأول/أكتوبر عام 2017 وتم تعديله بالقانون رقم 141 عام 2019، كجزء من برنامج الإصلاح لإدخال مجموعة جديدة من الحوافز والضمانات الهادفة إلى تكافؤ الفرص لمشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية على السواء. وهدف هذا القانون إلى تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً. ويمثل قانون الاستثمار الجديد إطاراً تشريعياً أشمل وأمكن لتعزيز ثقة المستثمرين في استقرار النظام الإيكولوجي التنظيمي والمؤسسي المصري وثباته. ويصنّف القانون الحوافز بناءً على ثلاثة معايير: (1) حسب الموقع الجغرافي (المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالمثلث الذهبي وغيرها من المناطق الأقل نمواً التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء)؛ (2) حسب نوع الاستثمار (كثيف العمالة؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ أو موجهة للتصدير) و(3) حسب نوع الصناعة (الطاقة المتجددة، السياحة، السيارات، الخشب، التعبئة والتغليف والمواد الكيميائية، الأدوية، المنتجات الغذائية والزراعية).

وبالإضافة إلى هذا التشريع الرئيسي، هناك طائفة أخرى من التعديلات على القانون المصري بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والمعروف باسم قانون الشركات رقم 159 لعام 1981. وتؤدي التعديلات الجديدة، جنباً إلى جنب مع قانون

> اتخذت الحكومة المصرية إجراءات جادة لتعزيز المشهد الاستثماري بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

الاستثمار، إلى الحد من البيروقراطية وتبسيط العديد من العمليات من خلال إدخال المزيد من قواعد حوكمة الشركات وتوفير أوجه الحماية. وقد تبعَ ذلك إصدار القانون رقم 11 لعام 2018 بشأن إعادة الهيكلة والمصالحة الوقائية والإفلاس في مصر، الذي أدخل لأول مرة في مصر آلية إعادة هيكلة غير قضائية للشركات المفلسة. ويسمح القانون بإمكانية إعادة هيكلة الشركة من خلال المحكمة والتوصل إلى ترتيبات تسوية ممكنة من خلال آليات الوساطة.

واستهدفت هذه الإصلاحات التشريعية تعزيز استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي المباشرة، بالتركيز على المنافسة في المنطقة. كما سعت إلى تحفيز النمو والتنمية الشاملة، وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات وريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن الاستثمارات من أجل التأثير التنموي.

ومن أهم التشريعات التي يمكن الاستفادة منها لتشجيع الاستثمار في المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، القانون رقم 67 لعام 2010 الذي ينظم الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. وقد صدر هذا القانون بالتعاون مع شركاء التنمية، ويستند إلى نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة المتحدة. وهو يسمح للحكومة بإبرام عقود الشراكة مع كيانات خاصة، مما يمكّن القطاع الخاص من تمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة الكبيرة وبناءها وتشغيلها، بعقود يصل أمدها إلى ثلاثين سنة.

وتعمل الحكومة على تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة. ويوفر إطار للإصلاح الشامل مزيداً من الوضوح حول دور القطاع الخاص مع إضافة تصميم المشروع، وهو ما لا يسمح به القانون الحالي. فيكون بوسع القطاع الخاص إذ ذاك تصميم المرفق وتمويله وبناؤه وتشغيله وصيانته. وستتيح التعديلات أيضاً للقطاع الخاص إعادة تأهيل المرافق القائمة وتشغيلها والقيام بأي أنشطة بشكل منفصل أو جماعي بشرط أن يكون التمويل والصيانة مضمونين. وسيؤدي ذلك إلى تبسيط عملية تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضمان أن يصبح القطاع الخاص مصدراً يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ مثل هذه المشاريع. وسيزول أيضاً الغموض السائد في عمليات المناقصات وتقديم العطاءات.

وحدث تطور مهم آخر بشأن خلق بيئة مواتية لمشاركة قطاع الأعمال في الاستثمار في الخدمات العامة، تمثّل في إنشاء صندوق مصر السيادي برأس مال إجمالي مُصْدَر قدره 13 مليار دولار ورأس مال مدفوع قدره 320 مليون دولار، وذلك بناءً على القانون رقم 177 لسنة 2018. ويهدف الصندوق إلى تشجيع الاستثمار في مصر والاستثمار المشترك في الأصول المملوكة للدولة لتعظيم قيمتها وكفاءتها. ومن أجل زيادة تفعيل صندوق مصر السيادي وتيسير مشاركته في تحقيق أهداف الاستثمار بالتنسيق مع القطاع الخاص، أُنشئت أربعة صناديق فرعية، يضم كل صندوق رأس مال مُصْدَر قدره 2 مليار دولار ورأس مال مدفوع قدره 30 مليون دولار. وتستهدف الصناديق الأربعة الاستثمارات المشتركة بين المستثمرين المؤسسيين وشركات القطاع الخاص في القطاعات المعنية وفقاً لعقد التأسيس.

أخيراً، عُدّل قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 بالقانون رقم 185 لسنة 2020 لتحسين قواعد العمل وأنظمة الشركات، وتحسين ظروفها، والاستفادة من الأصول على نحو أكثر كفاءة، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية، فضلاً عن زيادة فعاليتها في المساهمة في حشد الاستثمار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ج. مساهمة قطاع الأعمال في الاقتصاد المصري

يظل الاستثمار محركاً رئيسياً للنمو وخلق فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. فلا بد من تكثيف الجهود لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في فرص الأعمال المربحة التي من شأنها أن تُسهم في تنفيذ

المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وكذلك في خلق فرص عمل جديدة.

وترتبط ديناميات النمو الاقتصادي بشكل عام بالاستثمارات. وستحتاج مصر إلى تعبئة كل من الموارد العامة والخاصة لتضمن الاستفادة من كامل إمكانات النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وفي هذا السياق، تُعدُّ اتجاهات تكوين رأس المال (العام مقابل الخاص) وهيكله من بين المحددات الرئيسية للنمو الشامل والمستدام. ومما لا شك فيه أن الاستثمار في القطاعات القادرة على المنافسة، وذات القيمة المضافة الكبيرة على الصعيد المحلي، والمرتبطة بالطلب في السوق المحلية، سيعزز النمو الاقتصادي بحيث يكون أعلى من حيث الإنتاجية والعائدات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يمثل الاستثمار في المشاريع المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فرصة لتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل.

الشكل 55. التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

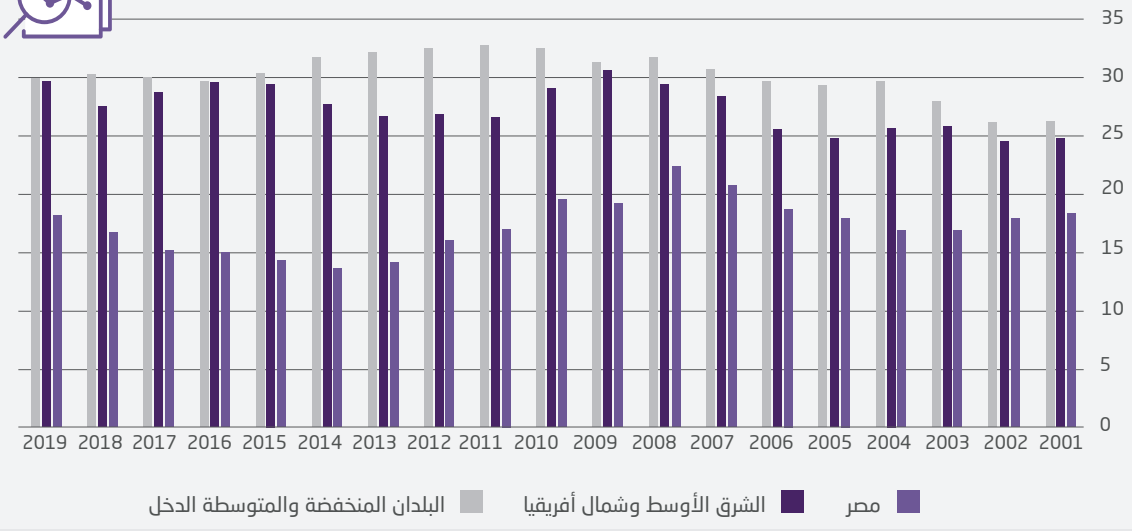

المصدر: World Bank (2021). World Development Indicators Database. https://databank.worldbank.org/source/world-developmentindicators. Latest update: 15 September 2021.

الشكل 56. حصة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

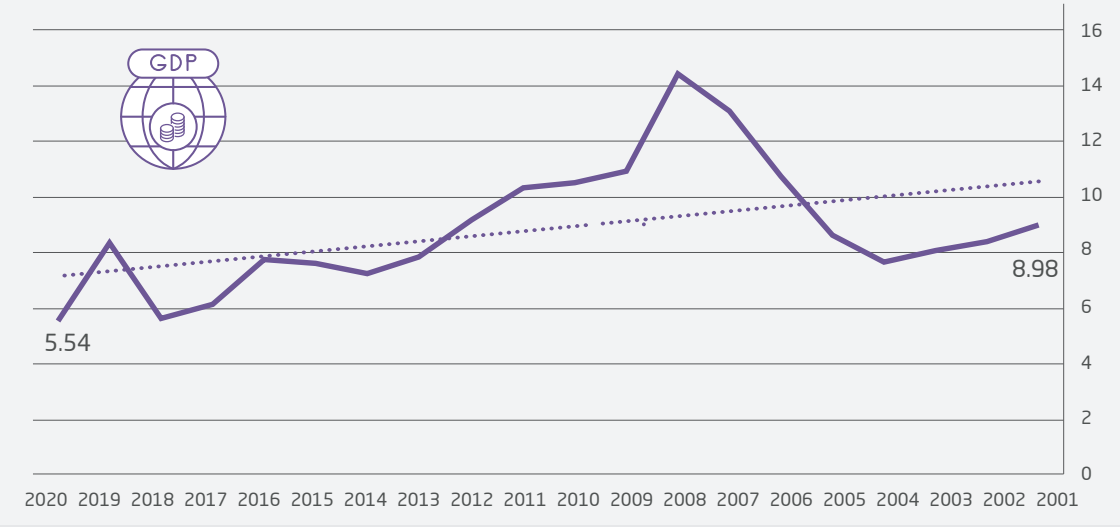

المصدر: World Bank (2021). World Development Indicators Database. https://databank.worldbank.org/source/world-developmentindicators. Latest update: 15 September 2021.

1. اتجاهات الاستثمار

يمثل تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المصري رقماً صغيراً مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (الشكل 55). وهذا مؤشر على انخفاض مستوى الاستثمارات المطلوبة بشكل أساسي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة والمساهمة في جهود الحكومة لتحقيق رؤية مصر 2030.

وتظهر أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019/2018 أن تكوين رأس المال الإجمالي كان يساوي 922 مليار جنيه، تمثل حوالي 17.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت حصة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في اتجاه تنازلي منذ عام 2001. ومع ذلك بلغت ذروتها خلال الفترة الممتدة من عام 2006 حتى عام 2010، إذ بلغت حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت أحدث الأرقام لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي للقطاع الخاص أعلى بقليل من 5.5 في المائة (الشكل 56).

2. هيكل الاستثمار

تهيمن شركات القطاع الخاص على الاقتصاد المصري، فهي تمثل أكثر من 99 في المائة من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال. وبينما تضطلع الشركات المملوكة للدولة بدور مهم في قطاع الأعمال، وخاصة في مجالات النفط والغاز والمرافق العامة، يهيمن القطاع الخاص على قطاعات أخرى، لا سيما التصنيع والعقارات والاتصالات والسياحة. ويستثمر القطاع العام والشركات المملوكة للدولة (كهيئة قناة السويس وشركات النفط وشركات الكهرباء)عادة في قطاعي البنية التحتية والطاقة.

(أ) الاستثمار الخاص المحلي

تشير بيانات آخر تعداد اقتصادي للسنة المالية 2018/2017 إلى أن إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في مصر يبلغ 3,742,562، منها 3,741,026 منشأة خاصة. وينشط 90 في المائة من شركات القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الخمس الأولى التي ينخرط فيها القطاع الخاص. ويوضح الشكل 57 الوزن النسبي لعدد المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية.

تركّزت غالبية الأنشطة في مجال البيع بالتجزئة والجملة الذي ضم حوالي 2.2 مليون منشأة. تلتها المنشآت الصناعية التي بلغت حوالي 0.55 مليون منشأة. وبلغت المؤسسات الخاصة العاملة في الأنشطة الصحية والاجتماعية حوالي 4 في المائة فقط من إجمالي المؤسسات، بينما مثلت تلك التي تقدم خدمات تعليمية أقل من 1 في المائة (الجدول 14).

الشكل 57. أهم 5 مجالات اقتصادية ينخرط فيها القطاع الخاص

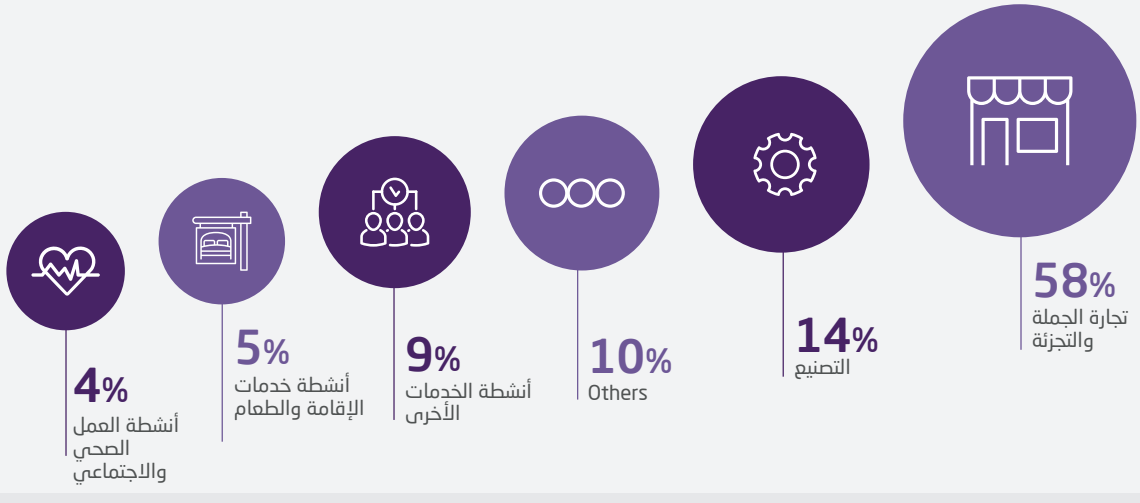

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt, (2018). Results of the Fifth Economic Census for Egypt by Economic Activity and Governorates 2017/2018.

الجدول 13. المؤسسات الصُغرى والصغيرة

رأس المال المستثمَر (ألف جنيه مصري)	عدد المنشآت	النسبة المئوية من إجمالي المؤسسات
أقل من 100	2,613,110	69.85
499–100	1,040,209	27.80
الإجمالي	**3,653,319**	**97.65**

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt, (2018). Results of the Fifth Economic Census 2017/2018 for Egypt by Economic Activity and Governorates.

الجدول 14. عدد منشآت القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت الخاصة	من الإجمالي
تجارة الجملة والتجزئة	2,178,017	58.20
التصنيع	522,761	13.97
أنشطة الخدمة الأخرى	319,323	8.53
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	182,443	4.87
أنشطة العمل الصحي والاجتماعي	156,147	4.17
الزراعة	134,296	3.59
الأنشطة المهنية والعلمية والفنية	80,826	2.16
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	44,049	1.18
أنشطة أخرى	123,165	3.29
الإجمالي	**3,741,027**	**100**

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt, (2018). Results of the Fifth Economic Census 2017/2018 for Egypt by Economic Activity and Governorates.

ولا يوفر التعداد الاقتصادي تصنيفاً مناسباً للمؤسسات الصُغرى والصغيرة على النحو المحدد في قانون تنمية المؤسسات الصُغرى والصغيرة والمتوسطة الجديد، رقم 52 لعام 2020. ولأغراض هذا الفصل، تُعتبر جميع المؤسسات التي استثمرت في رأس مال أقل من 100,000 جنيه مصري مؤسسات صُغرى، بينما تُعد تلك التي يتراوح رأس مالها المستثمَر بين 100,000 جنيه و500,000 جنيه مؤسسات صغيرة (الجدول 13).

ويتمركز حوالي 36 في المائة من الشركات الخاصة في منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) بالإضافة إلى الإسكندرية، وهذا يعكس تركيزاً جغرافياً كبيراً للأنشطة في تلك المحافظات الأربع.

وقد أثرت أزمة كوفيد-19 على تأسيس شركات استثمارية جديدة. وتظهر بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التفاوت في عدد الشركات الجديدة وتكاليف استثمارها، بين تلك التي تأسست خلال الفترة من شباط/فبراير 2019 حتى شباط/فبراير 2020 وتلك التي تأسست من شباط/فبراير 2020 حتى شباط/فبراير 2021 (الشكلين 58 (أ) و(ب)). وقد لُوحظ أن التأثير

الشكل 58. عدد وتكاليف الاستثمار للشركات الجديدة

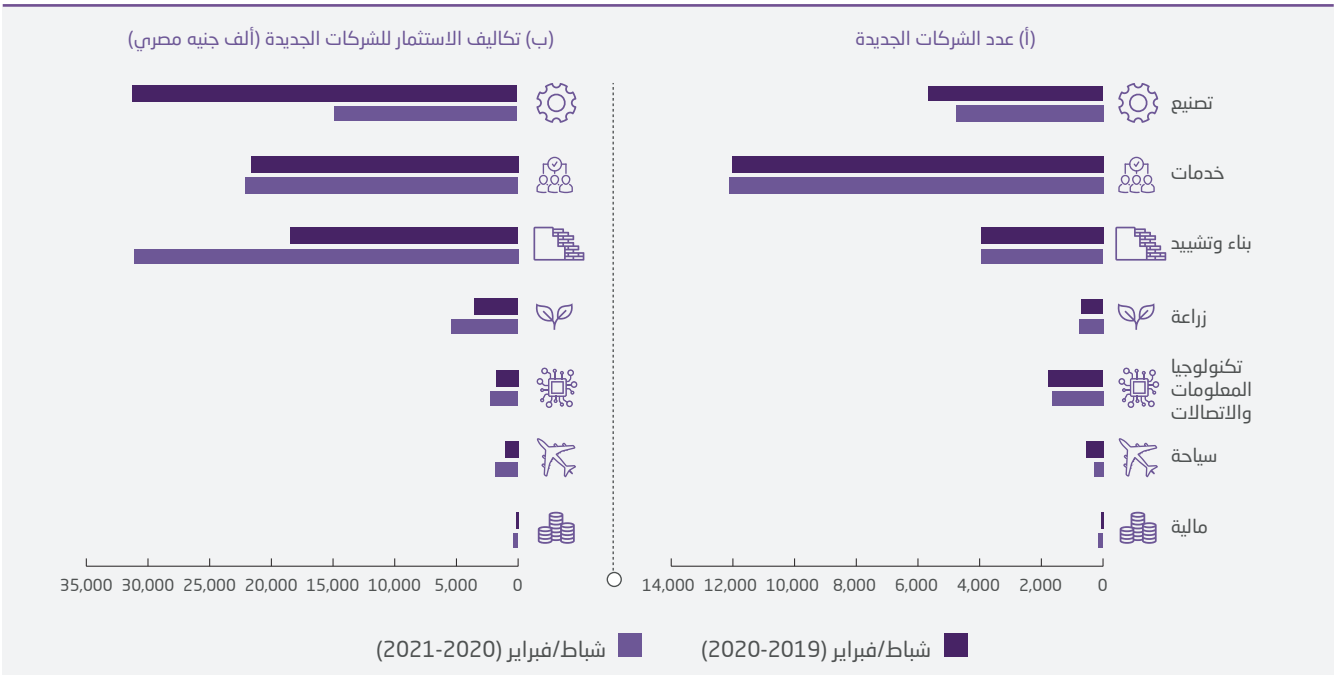

المصدر: GAFI, 2021. Companies Information Database (غير منشورة).

الشكل 59. اتجاهات شركات الاستثمار الجديدة

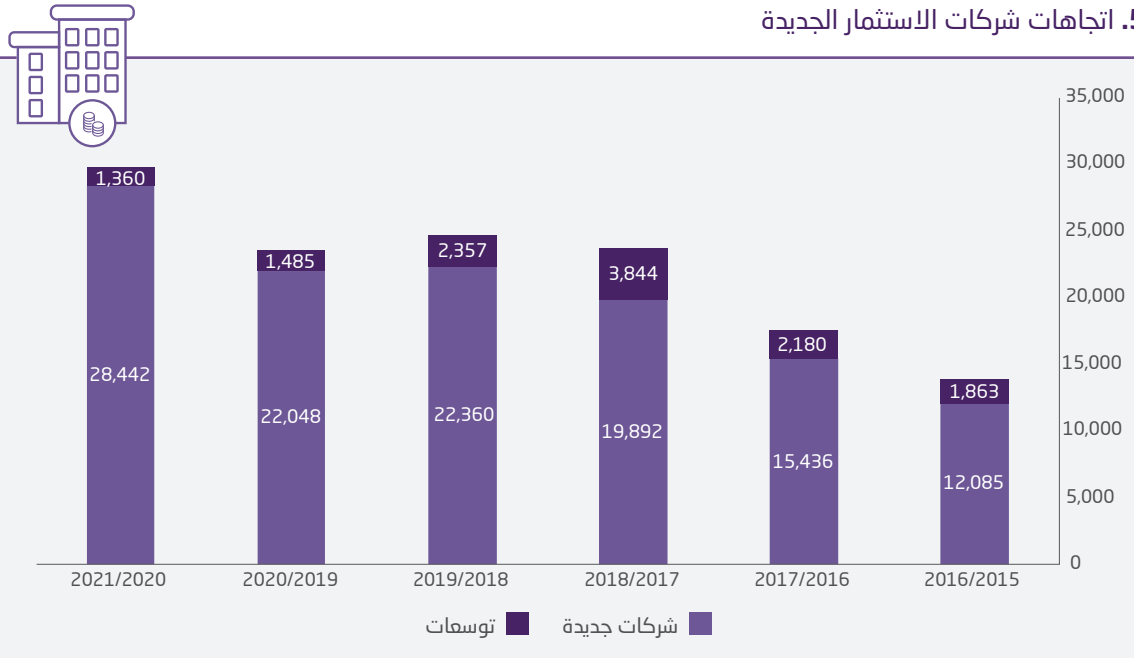

المصدر: GAFI, 2021. Companies Information Database (غير منشورة).

الأكبر وقع على قطاع التصنيع، الذي شهد انخفاضاً بلغت نسبته 14 في المائة من عدد الشركات الجديدة، وتراجعاً بنسبة 54 في المائة من رأس المال المستثمَر. أما القطاع المالي فاتبع نمطاً مختلفاً تماماً، حيث شهد زيادة ملحوظة في رأس المال المستثمَر بلغت 119 في المائة خلال الفترة نفسها. كما زادت الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من التأثير السلبي لأزمة جائحة كوفيد-19 على عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها في قطاع التصنيع بشكل محدد وقيمتها، فقد سجل إجمالي عدد الشركات الجديدة

المؤسسة بحلول نهاية السنة المالية 2021/2020 نمواً بلغت نسبته 27 في المائة. أما عدد الشركات التي قامت بتوسيع رأس مالها فقد انخفض بنسبة 8 في المائة في الفترة نفسها (الشكل 59).

ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص في مصر يفتقر إلى الدينامية كما يتضح من معدلات الدخول والخروج المنخفضة نسبياً، حيث يتم تأسيس ثلاث شركات ذات مسؤولية محدودة فقط سنوياً في المتوسط لكل 10,000 شخص في سن العمل، مقارنة بمتوسط 20 شركة في البلدان النامية[12]. ويمثل هذا المعدل المنخفض لتأسيس شركات جديدة تحدياً يحتاج إلى تدابير جادة من جانب الحكومة لتعزيز ريادة الأعمال وتوفير التسهيلات والدعم المناسبين للقطاع الخاص حتى يتمكن من المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية.

(ب) الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مكملاً هاماً لدور قطاع الأعمال المحلي في تعبئة الأموال. وهو يقدم عادة تقنيات تكنولوجية وخبرات فنية جديدة للقوى العاملة الوطنية. ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقدم معلومات أساسية عن سوق التصدير بهدف تعزيز الصادرات الوطنية.

وعلى الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 3 في المائة في عام 2019 لتصل إلى 1.54 تريليون دولار، انخفضت التدفقات الوافدة إلى شمال أفريقيا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 14 مليار دولار. وقد سجل انخفاض في التدفقات الوافدة لجميع البلدان باستثناء مصر التي ظلت أكبر مُتلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية، بتدفقات زادت بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 9 مليار دولار، مدفوعة بشكل أساسي بصناعة النفط والغاز والاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات. وزادت التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في حين انخفضت إلى الاقتصادات النامية بشكل طفيف. وشكلت الإيرادات المحتجزة حوالي 41 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر[13]. وفي أعقاب أزمة كوفيد-19، تقلّصت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى شمال أفريقيا بنسبة 25 في المائة لتصل إلى 10 مليار دولار. وقد وُجّه نصف هذه التدفقات إلى مصر التي شهدت مع ذلك تراجعاً بنحو 35 في المائة مقارنة بالعام السابق[14].

ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل مكوناً مهماً من مكونات الاستثمارات الوطنية في مصر، إذ بلغ متوسطه حوالي 16 في المائة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين عامي 2008 و2018، ومثّل ما يقرب من 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (الشكل 60).

الشكل 60. الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (1970-2018)

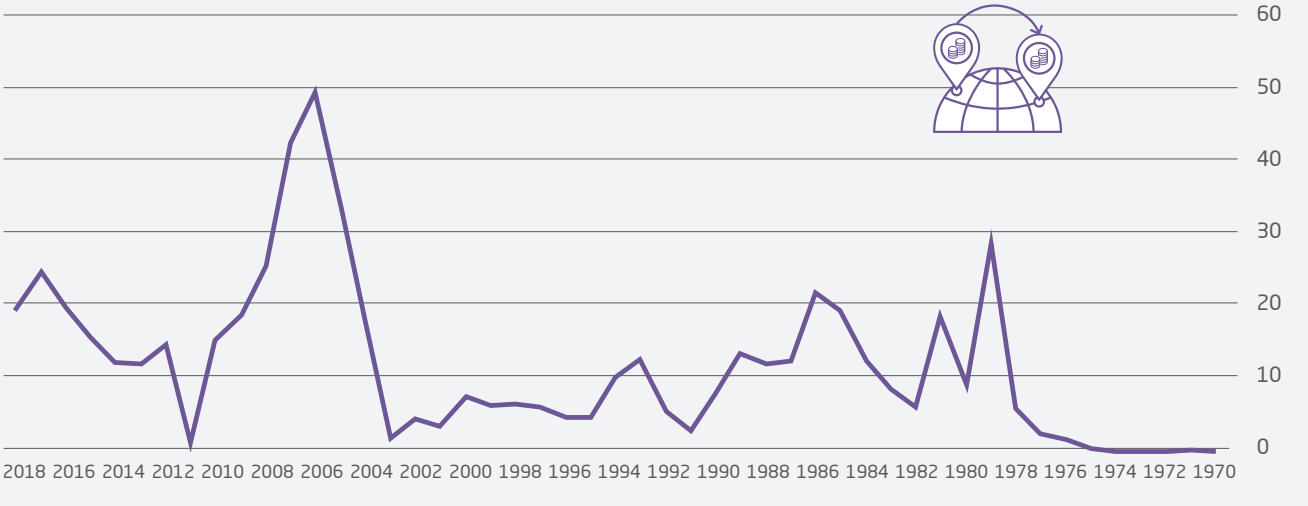

المصدر: UNCTAD (2020). World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. New York: United Nations Publications.

وتُظهر أحدث البيانات المتاحة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يبلغ ما يقرب من 163 مليار دولار موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية وفقاً لتحديد الهيئة العامة للاستثمار. حيث وظفت أعلى قيمة بحوالي 38.5 مليار دولار في قطاع الخدمات المالية، يليه قطاع النفط والاستكشاف بإجمالي 34.8 مليار دولار، فقطاع التصنيع الذي بلغ رصيده ما يناهز 32.7 مليار دولار. هذه القطاعات الثلاثة تمثل حوالي 65 في المائة من إجمالي رصيد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

في حين يُعد التصنيع والنفط أكبر مساهمين في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ معدل النمو السنوي المُركَّب 6.6 في المائة و8.7 في المائة بين عامي 2011 و2019 على التوالي، وهو أقل بكثير من القطاعات الأقل إنتاجية. فالعقارات شهدت معدل نمو سنوي مُركَّب بلغ 17.1 في المائة خلال الفترة نفسها، تلتها الإنشاءات بواقع 14.4 في المائة. وكان قطاع الزراعة أقل القطاعات نمواً، إذ حقق معدل نمو سنوي مُركَّباً بلغ 3.52 في المائة للفترة نفسها، فيما حققت السياحة 3.9 في المائة[15].

يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية والعقارات والبناء والصناعات الخفيفة. ومعظم هذه القطاعات لديها إمكانات ابتكار محدودة نظراً لتعقيدها المنخفض نسبياً. وفي الوقت نفسه، يصب الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في القطاعات الواعدة، مثل المواد الكيميائية والطاقات المتجددة. كما أنه يتركز بكثافة في مناطق جغرافية محددة. فقد استحوذت المحافظات الخَمس الأولى على 90 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تتشارك المحافظات الـ 22 الأخرى نسبة الـ 10 في المائة المتبقية. وهذا التوزيع غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر موجود أيضاً في البلدان الناشئة الأخرى.

ويُعد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة تحدياً، إذ تُظهر الاتجاهات العالمية ركوداً أو تراجعاً في استثمار القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة على نحو غير كافٍ لسد فجوة الاستثمار. وتجتذب قطاعات الطاقة والطاقة المتجددة والبنية التحتية للنقل غالبية الاستثمار في الاقتصادات النامية، التي غالباً ما تقودها بضعة اقتصادات كبيرة[16].

وهذا يتطلب من الحكومة المصرية التركيز على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، ويمكن القيام بذلك بالتعاون مع الدول النامية الأخرى والمنظمات الدولية. وقد صدَّقت مصر مؤخراً على المبادئ التوجيهية لرسم سياسات الاستثمار للبلدان النامية الثمانية المنخرطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي وُضِعت بالاشتراك مع الأونكتاد. وتقدم هذه المبادئ توجيهاً لرسم سياسات الاستثمار بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة ومواءمة سياسات ترويج وتيسير الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 61. توزيع استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مليون دولار)

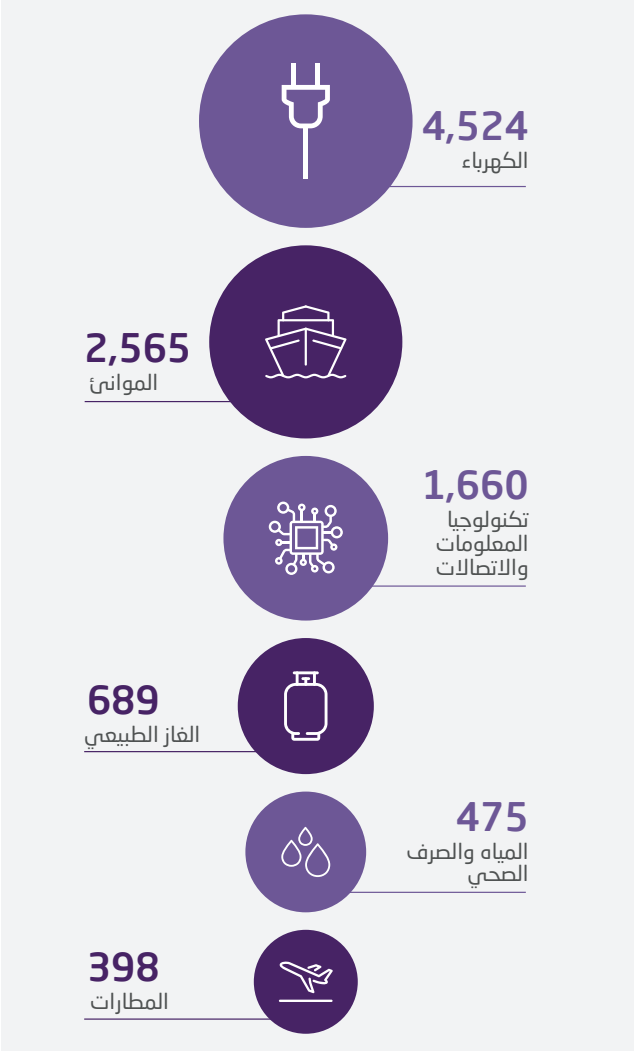

المصدر: World Bank, 2021. PPP Projects in Infrastructure in Egypt. https://pppknowledgelab.org/countries/egypt. Accessed December 2021.

(ج) الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتمتع مصر بإطار تنظيمي جيد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يهدف إلى استخدام هذا النمط من الاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تحسين خدمات البنية التحتية وتوسيعها. وقد وُضِع هذا الإطار بالتنسيق مع المرفق الاستشاري للهياكل الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، من أجل جذب رؤوس الأموال الخاصة، وتسهيل تطوير الأسواق المالية المحلية، والاستفادة من ابتكارات القطاع الخاص، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة عن طريق نقل المخاطر التشغيلية إلى القطاع الخاص.

هذا ونُفّذ 55 مشروع شراكة فقط بين القطاعين العام والخاص بين عامي 1990 و2019، بإجمالي استثمارات تصل إلى 10.3 مليار دولار موزعة على قطاعات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. ولم يُلغ أي من المشاريع المُتعاقَد عليها في مصر وفقاً لنموذج الشراكة هذا. وتتركز غالبية المشاريع في قطاع الكهرباء، بإجمالي بلغ 32 مشروعاً واستثمارات وصلت إلى ما يقرب من 4.5 مليار دولار (تقريباً نصف القيمة الإجمالية للاستثمارات المنفَّذة من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص)[17]. ويُلاحَظ أن متوسط حجم المشاريع في قطاع الكهرباء صغير نسبياً، لا سيما إذا ما تمت مقارنته بقطاع النقل. وهناك ستة مشاريع للموانئ بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 2.6 مليار دولار، بمتوسط حجم حوالي 427.5 مليون دولار للمشروع، مقابل 141.4 مليون دولار لمشاريع الكهرباء (الشكل 61).

وتشكل قائمة أكبر 10 مستثمرين في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص حوالي 44 في المائة من إجمالي قيمة استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، وقد تركّزت الاستثمارات في 19 مشروعاً. وتشمل القائمة ثلاث شركات مصرية استثمرت حوالي 1.2 مليار دولار في ستة مشاريع (الجدول 15).

استحوذت أهم 10 مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص على أكثر بقليل من 57 في المائة من إجمالي الاستثمارات. وتشمل قائمة المشاريع هذه طرح شركة الاتصالات المصرية السلكية واللاسلكية في البورصة (الجدول 16).

الجدول 15. أكبر 10 مستثمرين في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر

الشركة	بلد المنشأ	الاستثمار (مليون دولار)	عدد المشاريع
France Telecom	فرنسا	749	1
Malaysia Development Berhard 1 ((1MDB	ماليزيا	678	2
Toyota Tsusho Corporation	اليابان	550	2
Orascom	مصر	548	3
AP Moller – Maersk	الدنمارك	492	2
Solar Millenium	ألمانيا	315	1
Amiral Holdings Limited	مصر	314	1
Kato Investment	مصر	289	2
Siemens Gamesa	إسبانيا	276	1
Alcazar Capital Limited	الإمارات العربية المتحدة	272	4
الإجمالي		**4,483**	**19**

المصدر: World Bank, 2021. PPP Projects in Infrastructure in Egypt. https://pppknowledgelab.org/countries/egypt. Accessed December 2021.

الجدول 16. أهم 10 مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص

المشروع	الاستثمار (مليون دولار)
شركة قناة السويس للحاويات	894
المصرية للاتصالات	892
موبينيل	757
ميناء دمياط	640
المرحلة الثالثة من التزويد بالوقود في ميناء السخنة	498
محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة	475
شركة شرق المتوسط لأنابيب الغاز (EMG)	469
سكاتيك سولار	450
محطة كهرباء سيدي كرير	414
مزرعة الرياح برأس غارب	400
الإجمالي	**5,889**

المصدر: World Bank, 2021. PPP Projects in Infrastructure in Egypt. https://pppknowledgelab.org/countries/egypt. Accessed December 2021.

الشكل 62. أهم 5 أنشطة في القطاع العام

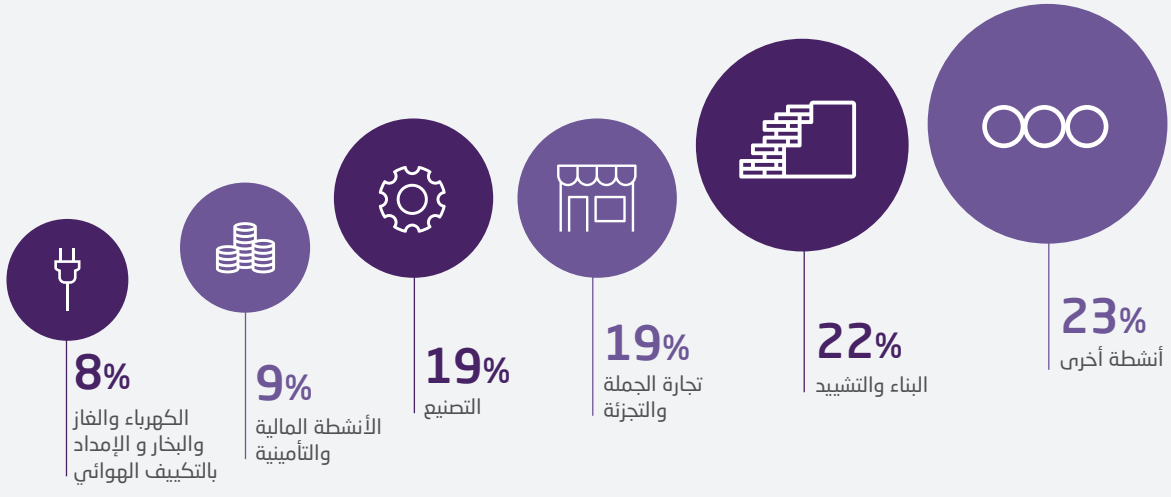

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt, (2018). Results of the Fifth Economic Census 2017/2018 for Egypt by Economic Activity and Governorates.

ولا تزال مصر تُعد سوقاً مربحة لمستثمري الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظراً لأطرها الداعمة، بالإضافة إلى مشاريعها العالية الجودة التي جرى تنفيذها خلال الثلاثين عاماً الماضية والعلامة البارزة التي ميزتها بإصدار قانون الاستثمار رقم 67 لعام 2010. ويتطلب التنفيذ الناجح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مزيداً من التشاور بين أصحاب المصلحة لتوجيه اختيار المشروع وتأمين الدعم العام للمشاريع، باستخدام قصص النجاح الحالية كأدوات لتسويق استثمارات جديدة.

(د) قطاع الأعمال العام

لعب القطاع العام المصري دوراً مهماً في الاقتصاد على مَر التاريخ. وتشير بيانات التعداد الاقتصادي إلى وجود 1,536

منشأة مملوكة للدولة. وتمثل أكبر خمسة أنشطة للقطاع العام ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي المنشآت، موزعة على قطاعات البناء والتشييد، والتجارة، والتصنيع، والخدمات المالية والكهرباء، والغاز، والبخار، والإمداد بالتيار المتردد (الشكل 62).

إلى جانب أجهزة الحكومة المركزية، لا يزال الاقتصاد المصري يعتمد على الهيئات الاقتصادية الحكومية وشركات الأعمال العامة، كمصادر مهمة لتكوين رأس المال الإجمالي، خاصة بالنظر إلى مشاريع البنية التحتية الحكومية الكبيرة التي يجري تنفيذها (الشكل 63).

الشكل 63. تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2001-2020)

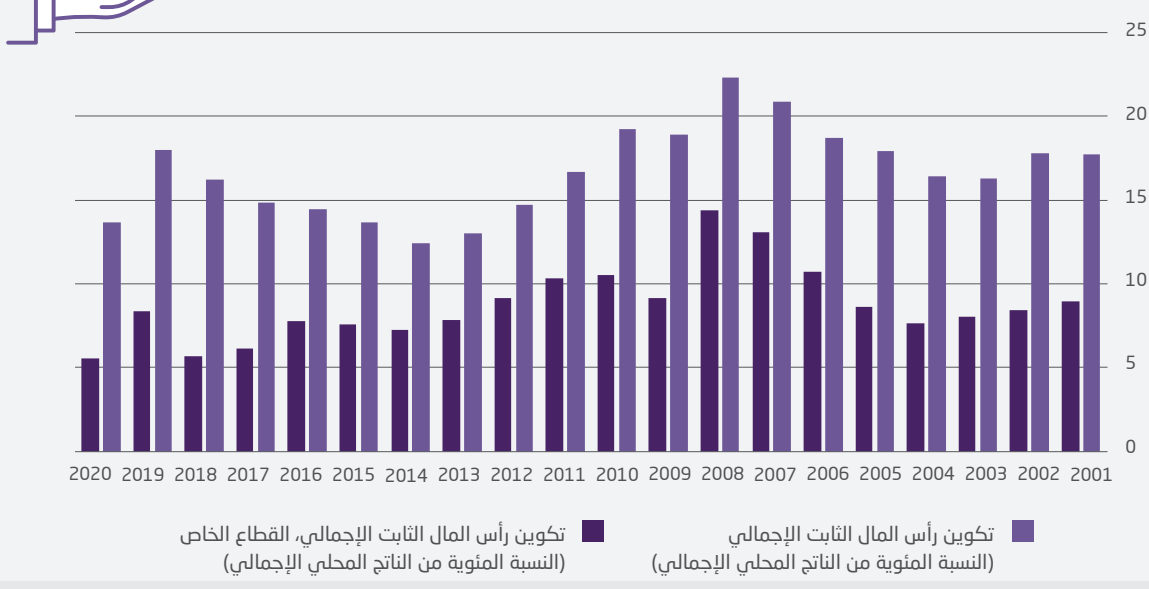

المصدر: World Bank (2021). World Development Indicators Database. Latest update: 15 September 2021.

الشكل 64. الاستثمارات العامة من العام 2003/2002 إلى العام 2020/2019 (مليار جنيه مصري)

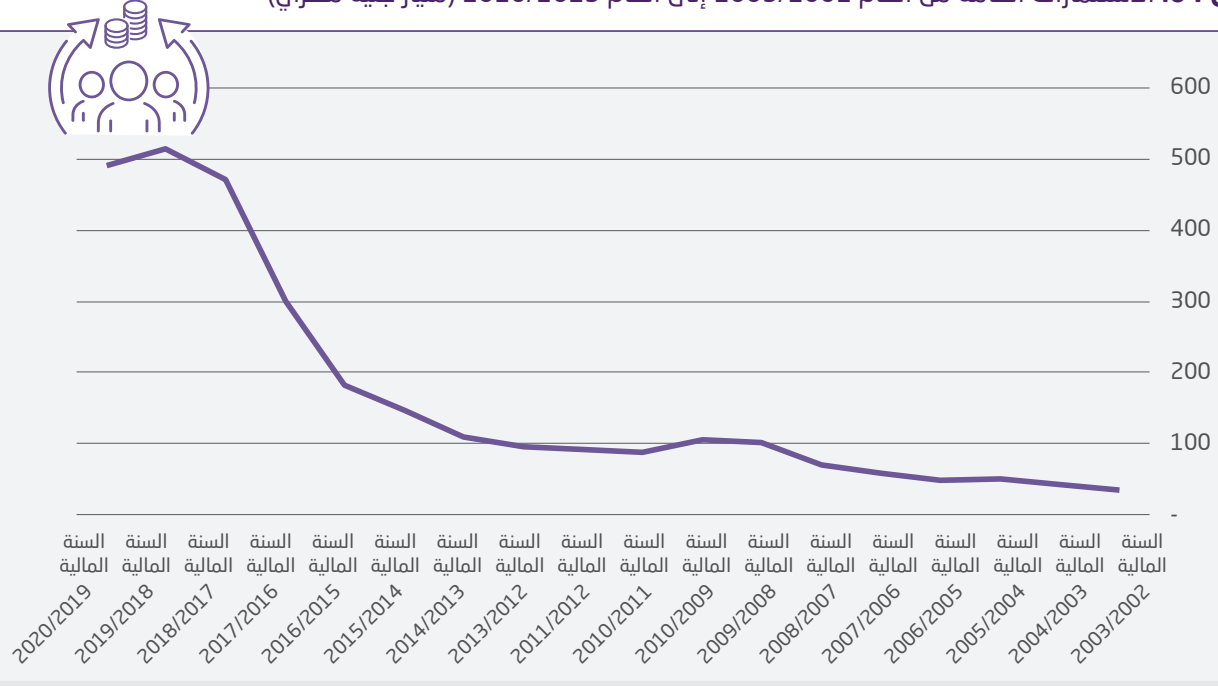

المصدر: Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2020. Data for Public Investments. www.mped.gov.eg. Accessed October 2021.

ويُعد تطوير البنية التحتية مكوناً مهماً في رؤية مصر 2030. فهو أحد ركائز التنمية الاقتصادية، إلى جانب تطوير الموارد البشرية والمهارات لدعم الصناعة الحديثة وقاعدة الابتكار، وكذلك تحسين الحوكمة لتعظيم الآثار الإيجابية للإصلاحات. وتشتمل الركيزة الاقتصادية لرؤية مصر 2030، على وجه التحديد، مشاريع البنية التحتية الضخمة، بما فيها تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وشرعت مصر في تنفيذ برنامج طموح للاستثمارات العامة بدايةً من السنة المالية 2015/2014 لتحديث البنية التحتية الوطنية الشاملة وتحسينها. ويجري تنفيذ هذا البرنامج من خلال المؤسسات العامة ومتعاقدين من الباطن من القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في استثمارات المؤسسات الحكومية والعامة، التي بلغ معدل النمو السنوي فيها 38 في المائة خلال الفترة 2019/2018–2015/2104 (الشكل 64).

وتضمن البنية التحتية عالية الجودة الارتقاء بمستويات المعيشة للمواطنين، كما تساعد في تحسين إنتاجية قطاع الأعمال وكفاءته، وخاصة القطاع الخاص. وهذا يشمل المرافق العامة مثل محطات الطاقة، وإمدادات المياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وغاز الأنابيب، إضافة إلى الأشغال العامة ومرافق النقل مثل الطرق، والسكك الحديدية، والنقل الحضري، والموانئ، والممرات المائية والمطارات.

وخلال الفترة الممتدة من السنة المالية 2018/2017 إلى آذار/مارس 2020، أظهرت الأرقام أن المشاريع الحكومية المركزية كان لها الحصة الأكبر في الاستثمارات الحكومية، في حين تراجعت حصة الشركات العامة باستمرار. وأهم الاستثمارات التي تمت من خلال الشركات العامة هي: استثمارات الشركة القابضة للكهرباء، المسؤولة عن إنشاء محطات جديدة للطاقة والاستثمار في شبكات نقل الكهرباء.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حصة القطاع الخاص في الاستثمار ارتفعت من 43.9 في المائة إلى 57.5 في المائة خلال تلك الفترة (الشكل 65).

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الحكومية تمثل حصة كبيرة من تكوين رأس المال القومي الإجمالي، كما ذكرنا أعلاه، إلا أن الشركات العامة والهيئات الاقتصادية ليست المساهمة الرئيسية في الأنشطة الاستثمارية. فحصة استثمارات الشركات العامة في إجمالي الاستثمار الحكومي تتراجع، في حين أن أهم الهيئات الاقتصادية المساهمة في الاستثمارات هي هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول.

الشكل 65. توزيع إجمالي الاستثمارات من 2018/2017 إلى 2020/2019 (تموز/يوليو-آذار/مارس)

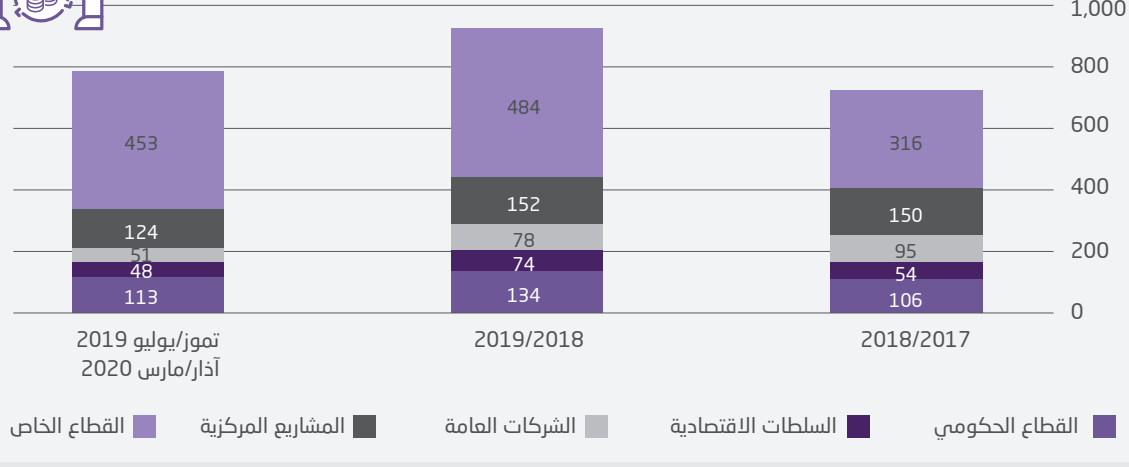

المصدر: Central Bank of Egypt, 2020. Total Investments. https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx. Accessed October 2021.

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل مكوناً مهماً من مكونات الاستثمارات الوطنية في مصر.

وتهيمن الشركات المملوكة للدولة في مصر على قطاعات المرافق والبنية التحتية والتمويل، التي يؤثر أداؤها على شرائح واسعة من السكان وقطاع الأعمال. وتُعد الإدارة الرشيدة للشركات المملوكة للدولة أمراً بالغ الأهمية لضمان مساهمتها في الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية. ويمكن للشركات المملوكة للدولة معالجة إخفاقات السوق، وضمان تقديم خدمات عامة عالية الجودة والمساهمة في الاقتصاد الأوسع، عندما تعمل بكفاءة وشفافية وعلى قدم المساواة مع الشركات الخاصة.

ويبلغ إجمالي عدد الشركات المملوكة للدولة 228 شركة، توظف حوالي 450,000 موظف خاضعين لقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991. وتوجد ثماني شركات قابضة لها 119 شركة تابعة تملكها وزارة قطاع الأعمال العام. أما باقي الشركات فتملكها وزارات البترول والثروة المعدنية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والتجارة والصناعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والموارد المائية والري، والتعاون الدولي، والدفاع والإنتاج الحربي، والتموين والتجارة الداخلية.

وأظهرت أحدث البيانات المالية المتاحة لعام 2018/2017 زيادة سنوية بنسبة 21 في المائة في إيرادات الشركات المملوكة للدولة بنحو 103 مليار جنيه مقارنة بالعام السابق، بصافي ربح إجمالي وصل إلى ما يقرب من 11 مليار جنيه، لتسجل نمواً مذهلاً بلغت نسبته 52 في المائة في صافي الأرباح على أساس سنوي. وبلغ حجم الصادرات السلعية والخدمية للشركات المملوكة للدولة 16.5 مليار جنيه بنسبة نمو بلغت 48 في المائة مقارنةً بعام 2017/2016.

د. فرص لقطاع الأعمال

يسلّط هذا القسم الضوء على الفرص المتاحة لقطاع الأعمال للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة في مصر من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية المستدامة. وبينما تهدف هذه المناقشة إلى التفكير في فرص الأعمال الاقتصادية المربحة التي ينطوي عليها الاستثمار في المشاريع ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، من المهم أيضاً الإشارة إلى أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم تقديم الخدمات العامة، وخاصة البنية التحتية الاجتماعية. وقد شارك قطاع الأعمال المصري لفترة طويلة في دعم المجتمعات المحلية من خلال الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات[18].

وفي مصر العديد من المبادرات التجارية التي تسير في هذا الاتجاه. فقد دُشن الفرع المصري من الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2004. كما أطلق مركز تحديث الصناعة بالاشتراك مع المعهد المصري للمديرين المركز المصري لمسؤولية الشركات الذي يضطلع بمهمة تمكين الشركات من تطوير نماذج أعمال مستدامة وتحسين القدرة الوطنية على تصميم السياسات المستدامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتطبيقها ورصد أنشطتها.

وتعكس هذه التطورات استعداد قطاع الأعمال المصري للمساهمة بشكل أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار منضبط يضمن التقيّد بالمبادئ المعترف بها دولياً لتعميم الاستدامة في أنشطة الأعمال بحيث تتكامل مع جهود الحكومة لتحقيق أهداف التنمية.

1. فجوات البنية التحتية الاقتصادية

في دراسة أجراها البنك الدولي بشأن الاستثمار في البنية التحتية في مصر، تبيّن أن مصر استفادت تاريخياً من

نصيب كبير من الاستثمار العام في البنية التحتية، بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن هذا الاستثمار ما فتئ يتراجع من دون أن تقابله زيادة في استثمارات القطاع الخاص[19].

ووفقاً لتوقعات البنية التحتية العالمية لمجموعة العشرين، ستواجه مصر فجوة كبيرة في تمويل البنية التحتية في الفترة الممتدة من عامي 2018 و2038، تقدر بما لا يقل عن 230 مليار دولار. وخلال هذه الفترة، يمكن أن تصل القدرة التمويلية المقدرة للحكومة إلى 445 مليار دولار، في حين أن إجمالي المتطلبات لاستثمارات البنية التحتية يقارب 675 مليار دولار[20]. ومن أهم التحديات صيانة البنية التحتية الحالية، بالإضافة إلى محدودية الاتصال، ونقص النقل المتعدد الوسائط، والاعتماد المفرط على الطرق، ونظام الموانئ المجزأ الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وضعف الأداء اللوجستي مقارنةً بالبلدان الأخرى في المنطقة[21].

الجدول 17. الفرص المحتملة المتاحة لأعمال البنية التحتية

القطاع	أهداف التنمية المستدامة الأساسية	أهداف التنمية المستدامة الثانوية	الفرص المحتملة
وسائل النقل	11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	3 الصحة الجيدة والرفاه 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 13 العمل المناخي	• مراكز الشحن الجوي الدولية • تحسين طاقة الشحن في مصر • الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية في الإسكندرية، منطقة القاهرة الكبرى الحضرية، ودلتا النيل والصعيد • سكك حديدية جديدة لربط الموانئ والموانئ الجافة والمراكز اللوجستية • النقل الجماعي في منطقة القاهرة الكبرى الحضرية.
الطاقة	7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	13 العمل المناخي 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	• 800 ميجاوات من الخلايا الكهروضوئية ومحطات لطاقة الرياح • الربط بين بورسعيد والمحطة البحرية في السويس والعين السخنة، بالإضافة إلى تحديث خط الأنابيب الحالي • وصلات خطوط الأنابيب من العين السخنة إلى السويس وبناء محطات نفطية بطاقة مليون متر مكعب في كل من السويس ومرسى الحمرا
المياه والصرف الصحي	6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	3 الصحة الجيدة والرفاه 10 الحد من أوجه عدم المساواة 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	• محطات تحلية المياه • محطات معالجة مياه الصرف الصحي • حلول للري

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

وبالشراكة مع أدوات الاستثمار الحكومية، يمكن للقطاع الخاص تعزيز الابتكارات والمعايير العالية الجودة في تطوير البنية التحتية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يكون لتطوير البنية التحتية تأثير إيجابي على الأعمال من خلال خلق فرص استثمارية و/أو زيادة القدرة الإنتاجية (الجدول 17). كما يمكن اعتبار ذلك محركاً رئيسياً لخلق فرص العمل والحد من البطالة.

2. فجوات البنية التحتية الاجتماعية

بالإضافة إلى البنية التحتية الاقتصادية، يُعد تعزيز التنمية البشرية أحد ركائز رؤية مصر 2030. وتُعد تعبئة الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية (كالتعليم والصحة) أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

ووفقاً لشركة PricewaterhouseCoopers، تمثل مصر فرصة ممتازة للمستثمرين ومقدمي خدمات التعليم الذين يبحثون عن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك نظراً لظروف الاستثمار المواتية بما فيها الطلب المستدام على التعليم[22]. ويجب على الحكومة تحديد نماذج أعمال قابلة للتطبيق للسماح لقطاع الأعمال بالمساهمة في الاستثمارات المطلوبة للمدارس العامة، بدلاً من دعوة المستثمرين لإنشاء مدارس خاصة.

وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عن المرحلة الأولى من المدارس التي سيتم بناؤها في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2016، حيث توفر الحكومة للقطاع الخاص الأرض، بينما يقوم المستثمر ببناء المدارس وتشغيلها. ولم توقع العقود الأولى حتى كانون الثاني/يناير 2019. ويعكس هذا التأخير مشاكل جسمية في تنفيذ البرنامج الذي يستهدف بناء 1,000 مدرسة وتشغيلها بحلول عام 2030. فلم يُبنى في هذه المرحلة الأولى إلا 24 مدرسة فقط في 6 محافظات بينما يتم بناء 60 مدرسة في المرحلة الثانية[23].

الشكل 66. الإنفاق الحكومي على الصحة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

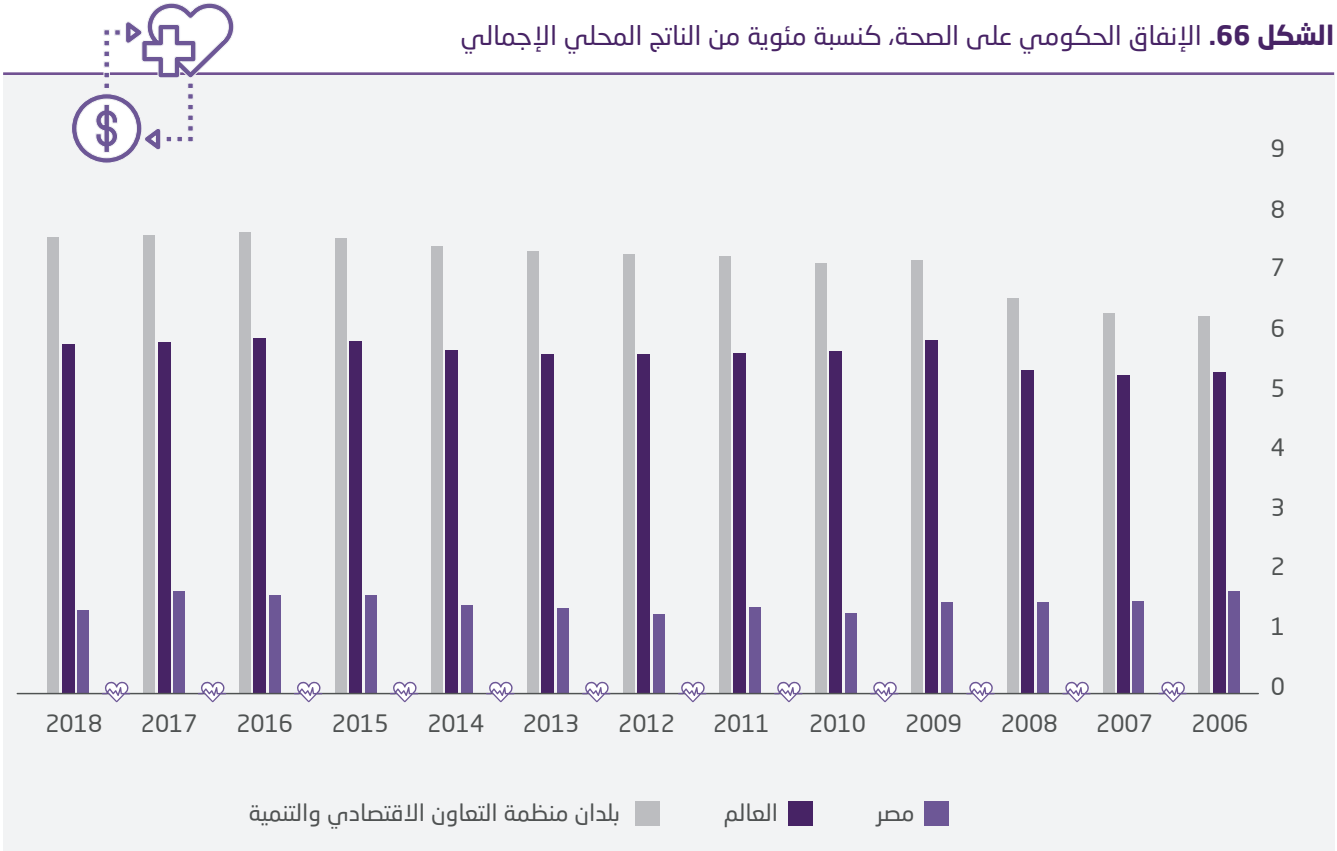

المصدر: World Bank (2021). World Development Indicators Database. Latest update: 15 September 2021.

لا بد من استخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل فعال في قطاع التعليم لتمكين الحكومة من توسيع خدماتها التعليمية مع رفع الجودة. ويمكن أن تلعب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضاً دوراً مهماً للغاية في دعم نظام التعليم الأساسي. ووفقاً لمسح أجرته غرفة التجارة الأمريكية في مصر على 104 شركة، أفاد ما يقرب من 90 في المائة من المشاركين بأنهم يشاركون في المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن التعليم هو أكثر مجالات الدعم شيوعاً من جانب القطاع الخاص[24].

وتواجه مصر تحدياً كبيراً في طريقها نحو تحقيق المقاصد المتعلقة بها من أهداف التنمية المستدامة، وذلك في تحسين التعليم الفني بالإضافة إلى تغيير النظرة السلبية للمجتمع فيما يتعلق بهذا النوع من التعليم. فوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تخطط لتوسيع نظام التعليم المزدوج ليصل إلى 10 في المائة بحلول عام 2030، بالشراكة مع جمعيات المستثمرين في المحافظات المختلفة. كما تنوي، بناءً على أولويات التنمية الاقتصادية وخريطة الاستثمار في مصر، زيادة عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية إلى 100 مدرسة بحلول عام 2030 بالشراكة مع الشركات الكبرى.

وهذا يعني أن درجة عالية من مشاركة قطاع الأعمال مطلوبة في تنفيذ البرنامج، وأنه لا بد من تبسيط عمليات المناقصة والترخيص من أجل ضمان التطبيق الناجح والسلس للنموذج على أساس المصلحة المشتركة للدولة وشركاء الأعمال. ولذلك أهمية خاصة نظراً لأن العديد من الشركات تستثمر بالفعل في برامج التدريب الخاصة بها. وتستوجب هذه البرامج أن تكون الحكومة أقدر على التكيّف مع احتياجات قطاع الأعمال وقدراته.

ومع أن الدستور ينص على ألا تقل النفقات الحكومية على القطاع الصحي عن 3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي وأن يزيد هذا المبلغ ليتساوى مع المستويات العالمية، يعتبر قطاع الصحة من أكثر القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في مصر (الشكل 66). فبين عامي 2006 و2017، لم يتجاوز متوسط الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان المتوسط العالمي يحوم حول 5.7 في المائة خلال الفترة نفسها وبلغ 7.2 في المائة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[25].

وتناولت العديد من الدراسات والتقارير موضوع الفجوة في الاستثمارات في قطاع الصحة. وتشير بيانات المسح السكاني والصحي لعام 2014 إلى أن التقدم في مؤشرات قطاع الصحة يتباطأ مع تزايد الفوارق مقارنة بالمؤشرات العالمية والإقليمية، وهذا على الرغم من التحسينات الملحوظة في المؤشرات الصحية الرئيسية منذ عام 1990[26].

الشكل 67. عدد أسرَّة المستشفيات لكل 1,000 شخص

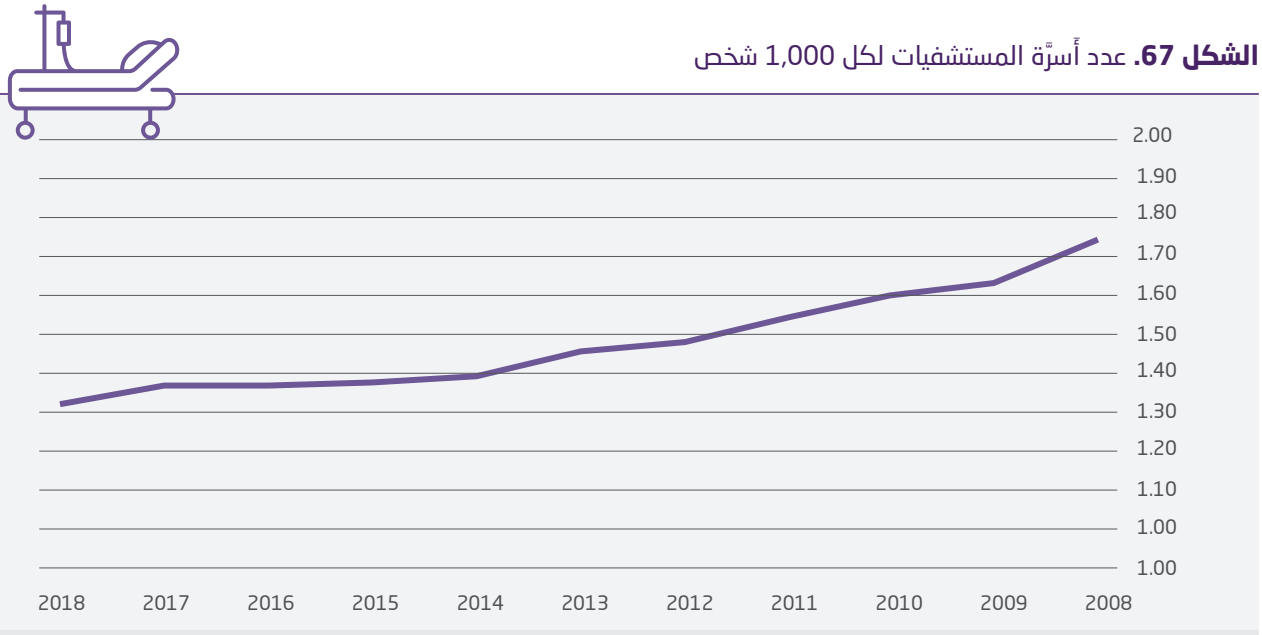

المصدر: المؤلف، بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

الجدول 18. توقعات متطلبات الاستثمار التراكمي في قطاع الرعاية الصحية

عام	السيناريو الأول (1.5 سرير/1,000 شخص)				السيناريو الثاني (سريران/1,000 شخص)			
	الأسرّة	المباني (مليار دولار)	المعدات (مليار دولار)	الإجمالي (مليار دولار)	الأسرّة	المباني (مليار دولار)	المعدات (مليار دولار)	الإجمالي (مليار دولار)
2030	51,000	12–7	5–4	17–11	110,000	26–15	11–9	37–24
2050	102,000	25–14	10–8	35–22	178,000	43–24	18–14	61–38

المصدر: Colliers International (2017). The Pulse, 7th Edition: Egypt Healthcare. Dubai.

وتتطلب الخطط الحكومية في قطاع الصحة استثمارات ضخمة وإجراءات منسقة مع قطاع الأعمال. وقد أطلقت الحكومة مؤخراً صندوقاً استثمارياً متخصصاً مهمته توفير رأس المال الأولي والتمويل بالأسهم لمشاريع الرعاية الصحية. وهذا التحرك إشارة إيجابية للقطاع الخاص للنظر بجدية في الاستثمار في هذا السوق المربح.

وتقدر بعض تقارير الاستثمار أن عدد الأَسرَّة الإضافية اللازمة لتلبية احتياجات قطاع الرعاية الصحية يبلغ حوالي 51,000 سرير بحلول عام 2030، باعتبار نسبة الأَسرَّة الحالية لكل 1,000 شخص. ومع ذلك، تحتاج مصر إلى زيادة نسبة الأَسرَّة لكل 1,000 شخص إلى سريرين كحد أدنى من أجل تحسين خدمة الرعاية الصحية من حيث الجودة والكمية (الشكل 67). تبعاً لهذه النسبة، من المطلوب تأمين 110,000 سرير بحلول عام 2030 و178,000 سرير بحلول عام 2050، وهو عدد هائل، وحوالي 203,000 طبيب إضافي تقريباً. وهذا يخلق طلباً كبيراً على مباني المستشفيات والمساحات المخصصة للعيادات بالإضافة إلى حوالي 62,000 سرير للرعاية الطويلة الأمد[27].

يُظهر الجدول 18 عدد الأَسرَّة الإضافية والاستثمارات المحتملة في المباني وأعمال الرعاية الصحية (كالتجهيزات والمعدات الطبية)، المطلوبة لتلبية الطلب المتزايد للسكان المتنامي العدد خلال السنوات القادمة.

في حين تبرز فرصة كبيرة لمقدمي الرعاية الصحية للاستثمار في قطاع الرعاية الصحية، تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحدياً بسبب انخفاض الفوائد المقدمة لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص أو حتى غموض إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع. وسوف يخلق نظام التأمين الصحي الشامل الجديد فرصاً لمزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال رؤيته لتوحيد خدمات الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين وقدرتها على تلبية الاحتياجات وتسعيرها.

هـ. الخلاصة والتوصيات للسياسة العامة

تواجه مصر وجميع البلدان النامية الأخرى تحديات كبيرة في حشد الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات العامة في البنية التحتية المادية والاجتماعية التي من شأنها أن تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية وفقاً لأهداف خطة عام 2030. وتحدد خطة عمل أديس أبابا دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تنفيذ المشاريع اللازمة لتكملة استثمارات الحكومات من أجل سد فجوة التمويل التي تعيق قدرات البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. ويتمتع قطاع الأعمال، بما فيه المؤسسات العامة والقطاع الخاص، بإمكانات كبيرة للمساهمة في أنشطة الاستثمار الحكومية لتقديم الخدمات العامة وتحسين البنية التحتية والمرافق العامة.

ومع أن دور قطاع الأعمال في تمويل التنمية أو المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دور جديد، فكثيرة هي الأطر والآليات التي يمكن أن تعزز الشراكات الفعالة بين الحكومات وقطاع الأعمال لتشجيع الاستثمار في المشاريع التي لها تأثير تنموي. وتعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إطاراً استثمارياً مهما يسهِّل مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع العامة. وقد أظهرت الدراسات والتقارير أن نموذج الشراكة هذا مكوّن أساسي في مخططات تعبئة الاستثمار الوطنية، وهو وثيق الارتباط بالبيئة التمكينية للاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية. وفي حين يُعتبر إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر متقدماً، إلا أنه لا يزال محدوداً بسبب البيروقراطية الحكومية والاختناقات في التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بملاءمة المشاريع قيد التنفيذ الممكن تقديمها للمستثمرين وتوافرها.

يعمل القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد على تبسيط المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المتعلقة بالاستثمار، وعلى التركيز على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة عبر عملياتها الداخلية وسلاسل القيمة الخاصة بها. وقد أصبح ذلك أولوية على الرغم من التحديات العالمية التي يمكن أن تواجه تطبيق هذه المبادئ في البلدان النامية.

شهدت بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية المصرية مؤخراً العديد من الإصلاحات ومبادرات التحسين للسماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمشاركة فعلياً في تنفيذ مشاريع الخدمات العامة، وتشجيع المستثمرين على المشاركة في تقديم الخدمات العامة بالتعاون مع الحكومة أو تحت إشرافها. هذا ويبقى إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، المستخدم لقياس قيمة الاستثمار، أقل من متوسط القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأقل كذلك من متوسط القيمة في بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. وهذا يعكس الحاجة إلى فرص استثمار جديدة وإمكانات توافرها عبر جميع القطاعات، بما فيها مجموعة متنوعة من الخدمات العامة.

ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل جزءاً بسيطاً من إجمالي الاستثمار الداخلي، ويمثل بالتالي نسبة أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي. ويتركز هذا الاستثمار في قطاع النفط والغاز والصناعات الخفيفة، مع تأثير محدود على الابتكار ونقل التكنولوجيا.

ويتألف القطاع الخاص في الغالب من المؤسسات الصُغرى والصغيرة ذات القدرات المالية المحدودة. وتتركز أنشطتها في تجارة الجملة والتجزئة إلى جانب مساهمة متواضعة في قطاعي التصنيع والضيافة. ولا تزال الشركات المملوكة للدولة من الجهات الفاعلة الاقتصادية المهمة، لكن مساهمتها في الاستثمارات الوطنية تتناقص بشكل ملحوظ مع مَرّ السنين. وقد أعلنت الحكومة عن إجراءات لتحسين شفافية الشركات المملوكة للدولة وكفاءتها من أجل خلق مجال متكافئ للشركات العامة والخاصة كوسيلة لتعزيز بيئة الأعمال العامة. وفي حين أن خلق فرص عمل يقودها القطاع الخاص هو السبيل الوحيد للإدماج الاقتصادي المستدام، إلا أن القطاع الخاص لا يزال يعاني من النمو المحدود، والإنتاجية المنخفضة، والإمكانات الضيقة لخلق فرص العمل، والافتقار إلى المنافسة في بعض القطاعات.

على ضوء المعلومات التي أدرجت في هذا الفصل، يمكن تقديم التوصيات التالية للسياسة العامة:

1 ترجمة إطار التخطيط الوطني في مصر الذي يستند إلى أهداف التنمية في رؤية مصر 2030 إلى مقاييس كمية تحدد بوضوح الفجوات والاستثمارات المطلوبة، مع تسليط الضوء على إمكانية مساهمة القطاع الخاص في تلك الاستثمارات. وينبغي أن يشمل ذلك حواراً مثرىً بين القطاعين العام والخاص لتحسين تعديل السياسات، تقوده جمعيات أعمال ذات تنظيم جيد وآليات استشارية واضحة على مستوى السياسات.

2 ضمان أن تكون أولويات الاستثمار العام موجهة نحو النتائج، وقائمة على أهداف سياساتية واضحة التحديد وواقعية ومستنيرة ومستندة إلى الأدلة. ويجب أن تكون أيضاً قوية فتضع الدولة في موقع المنافسة على الصعيد العالمي. وعلى خطط الاستثمار أن تكون مرنة أيضاً، وأن تحدد الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وأن تضمن القيمة مقابل المال، وأن تتكيف بكفاءة مع التغييرات الحاصلة في تخصيص الموارد.

3 متابعة أوجه التكامل وتقليص التباين بين الاستراتيجيات القطاعية، وتحديد أولويات الاستثمار المشترك وتعظيم إمكانات الاستثمارات للعمل نحو تحقيق أغراض موحدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعكس خطط الاستثمار بدقة خصوصيات وأصول المواقع الجغرافية المختلفة وأن تعتمد أدوات فعالة للتنسيق عبر المستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية لسد الفجوات المالية أو المعلوماتية أو السياساتية.

4 توفير الدعم منذ المراحل الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما فيه دراسات جدوى المشروع وتقييمات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بهدف تحسين الحكومة على تصميم وصياغة سلسلة مشاريع عامة عالية الجودة يمكن تمويلها من المصارف. ويشمل ذلك تعزيز التوافر والمواءمة والوضوح ونشر معلومات جيدة النوعية وملائمة التوقيت وقابلة للمقارنة حول فرص الاستثمار ذات الصلة. ولا بد للحكومة أيضاً من تطوير المهارات اللازمة لإدارة برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين تقييم المشاريع وتحديد أولوياتها.

5 تحسين دعم الاستثمار عن طريق تعزيز خبرة المسؤولين والمؤسسات العامة المشاركة في تيسير الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين الوطني ودون الوطني. فهذا ضروري لإرساء أُسس بيئة أعمال مبسطة وعمليات مناقصة فعالة للمشاريع العامة المختارة لمساهمة القطاع الخاص.

6 مواءمة تدابير تيسير الأعمال والحد من الأعباء التنظيمية مع أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يواكب ذلك تحسين تدابير حوكمة الشركات، وحماية حقوق العمال، وتحسين المعايير البيئية والصحية، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتعزيز نزاهة الأعمال.

شهدت بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية المصرية مؤخراً العديد من الإصلاحات ومبادرات التحسين.

7 إنشاء منصة وطنية للتعامل مع القطاع الخاص في قضايا الاستدامة والاقتصاد الأخضر، وترويج أهميتها لعمليات الأعمال والمنتجات والخدمات الأساسية. كما يجب إنشاء آليات لضمان الحد الأدنى من الإفصاح عن المقاييس المستخدمة في تقارير الشركات حول تأثير أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي قد يؤدي دوراً مهماً في إذكاء الوعي في قطاع الأعمال وتحسين مستوى التزامه.

8 تطوير وتطبيق استراتيجيات هادفة من أجل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، تركّز على قطاعات أهداف التنمية المستدامة. ويجب إيلاء الأولوية للترويج الاستباقي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتسهيله، وإنشاء سلسلة مشاريع خضراء وشاملة وقابلة للتمويل المصرفي يمكن أن تُقدم للمستثمرين الأجانب.

9 دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الحوافز الضريبية وغير الضريبية ذات الصلة وتحسين عمليات خلق المشاريع واختيارها من خلال نهج برنامجي تشاركي تنخرط فيه المجتمعات المحلية بفاعلية في مرحلتي التصميم والتنفيذ.

> كثيرة هي الأطر والآليات التي يمكن أن تعزز الشراكات الفعالة بين الحكومات وقطاع الأعمال.

6

الحواشي

1. UNCTAD, 2019.
2. Rozenberg and Fay, 2019.
3. UNCTAD, 2019.
4. Gaspar and others, 2019.
5. World Bank and Public-Private Infrastructure Advisory Facility, 2016.
6. World Bank, 2021a.
7. Doumbia and Lauridsen, 2019.
8. World Bank and Public-Private Infrastructure Advisory Facility, 2016.
9. European Bank for Reconstruction and Development, 2017.
10. Saidi and Parsad, 2018.
11. ECE, 2019.
12. European Bank for Reconstruction and Development, 2017.
13. UNCTAD, 2020a.
14. UNCTAD, 2021.
15. GAFI, 2021. Companies Information Database (غير منشورة).
16. UNCTAD, 2020a.
17. World Bank, 2021. PPP Projects in Infrastructure in Egypt. https://pppknowledgelab.org/countries/egypt.
18. لمزيد من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن مراجعة المرفق 4.
19. Loayza and Odawara, 2010.
20. World Bank, 2018d.
21. OECD, 2020a.
22. PricewaterhouseCoopers, 2021.
23. Enterprise, 2019.
24. OECD, 2020. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2020. OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020, OECD Investment Policy Reviews, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9f9c589a-en.
25. World Bank, 2021. World Development Indicators Database. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.
26. World Bank, 2018e.
27. Colliers International, 2017.